لكل دفع اليه مثله وقال اسق به ارضي لارض غيري فسقى به لارض الآمر ثم سقى لارض غيره به ضمنه كوضاع قبل قراءته الشاة لا لو بعده اذ عاد جامع الفصولين قال المبضع للمستبضع ضع هذا العدل فاشار اليه فوضعه في الحقيبة ضمنه لو قال ضعه في الجوالق بلا اشارة فوضعه في الحقيبة قال لا تدفع لا مرأتك او امتك او ابنك فدفع ضمن لو له يد منهم بان كان له عيال سوى المذهب والا فلا ضمنه ولو قال لا تخرجها من المصر فخرج بها ضمن اذ الحفظ في المصر ابلغ فتقيد به الا ان يفرط او يخاف التلف فلو امكنه الحفظ في المصر مع التعذر بان يترك قنه في المصر الماذون به فانه يضمن لو سافر بها واذا احتاج الى نقل العيال وليس له عيال فسافر بها لم يضمن وهذا لو عينا المكان فلو عينا بان قال احفظ هذا ولم يقل في المكان كذا فسافر به فلو كان الطريق مخوفا ضمنه بالاجماع والا لا فصولين وذكر شيخ الاسلام الموفق في خواهر زاده ان الحريق اذا كان غالبا احاط بمنزل المودع فاذا نقل الوديعة جادا لا يضمن استحسانا وان لم يكن احاط بمنزله ضمن ولو ادعى المودع انه دفع الوديعة الى اجنبي لضرورة بان ادعى انه وقع الحريق في بيته وذكر القدوري انه لا يصدق

ولو قال لمودع لا تدفعها الى زوجتي وضعتها في داري او في موضع آخر يضمنه تاترخانية

قال اذهب به فلان ولا تضمن ولو قال لا تذهب به وضاع لا يضمن ولو قال لا تذهب به الى بيته فذهب به وضاع ضمن تاترخانية

ليس للمالك ان يأخذ وديعته عند ماذون ما لم يحضر ونظيره ان للمشتري رد المبيع بكسبه لاحتمال ان يكون وديعة

لا بينة في قوله ابو يوسف وهو قياس قول ابي حنيفة وذكر في المنتقى انه ان علم انه احترق ببينة قبل قوله والا فلا غنيه قيل يصدق فيما يغاب عليه المودع وما لا يصدق ادعى الرد او الهلاك وادعى ربها الاتلاف فالقول للمودع ولو برهنا قيل يقبل بينة المودع ايضا وقيل يقبل بينة المالك لانها تثبت الضمان ولو ادعى دفعها الى اجنبي للمضرورة كما ذكره لا يصدق الا ببينة عند ابي حنيفة وابي يوسف كما ذكر لو علم انه وقع حريق في بيته قبل قوله والا فلا ولو قال اودعتها عند اجنبي ثم ردها علي فهلكت عنده وكذبه المودع ضمن الآن ببرهن اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى الرد فلا يصدق الا ببينة وكذلك بعثت بها اليك مع اجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا لو دفعها الى رسول المودع فانكر المودع الرسالة ضمن وصدق المالك جامع الفصولين لو قال رددته بيدي او بيد من في عياله صدق بيمينه اذ ينكر وجوب الضمان بخلاف مع الاجنبي اذا اقر ثم برهن بوجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق وكذا لو اقر المودع انه استعملها ثم ردها الى مكانها فالحاصل ان المودع لو خالف ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ لو صدقه المالك في العود الا لو كذبه الا ان يبرهن على العود بخلاف ما لو جحدها ثم اعترف

لو قال لمودع ان مات فلان فانت له ضامن لا يكون وصيا عند الامام

لو قال لمودع ان مات فلان فانت له ضامن لا يكون وصيا عند الامام

Copyright © King Saud University